

المجلد ٦٨ الجزء الأول
شوال ١٤٤٥هـ / مايو ٢٠٢٤م

مجلة معهد المخطوطات العربية

نصف سنوية، مُحَكَّمة، تُعنى بالتعريف
بالمخطوطات العربية، وفهرستها، ونشر النصوص
المَحَقَّقة، والدراسات القائمة عليها، والمتابعات
التقنية الموضوعية لها.

المدير المسؤول ورئيس التحرير

ميرزا يحيى

مدير التحرير

أحمد عبد الباق

التدقيق اللغوي

ياسر محمد عبد الرحمن

الهيئة الاستشارية

تونس	إبراهيم شيوخ
المغرب	أحمد شوقي بنين
مصر	أيمن فؤاد سيد
العراق	بشار عواد معروف
لبنان	رضوان السيد
السعودية	عبد العزيز المانع
الكويت	عبد الله يوسف الغنيم
سورية	فيصل الحفيان

- الأفكار الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد.
- ترتيب البحوث لا علاقة له بمكانة الباحث.
- يسمح بالنقل عن المجلة بشرط الإشارة.
- قواعد النشر وقسيمة الاشتراك وثمان النسخة في آخر المجلة.

الحقوق محفوظة
رد مد ٢٢٠٩-١١١٠
I.S.S.N. 1110-2209

مجلة معهد المخطوطات العربيّة (المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم)
المجلد ٦٨ الجزء الأول - شوال ١٤٤٥هـ / مايو ٢٠٢٤م / ٢٢٤ص.

ط/٢٠٢٤/١٢/٨٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



- نصوص
- نُزْهُةُ الْأَحَاظِ فِي عَدَمِ وَضْعِ الْأَلْفَاظِ لِلأَلْفَاظِ
لطاش كبري زاده (ت ١٩٦٨هـ)
تحقيق ودراسة: محمد علي عطا
- ١٢

- دراسات
- قَيْدُ مَسْمُوعَاتِ الْبُلْدَانِ:
الممارسات الأرشيفية على المخطوطات
سعيد الجوماني
- في تاريخ الكتابة العربية ونظامها
(النشأة والخصائص والتطور والإصلاح)
- نبيل محمد هشام حريز، وسعاد محمود أبو جبل
- ٥٤
- ٩٤

- متابعات
- مَلْحُوظَاتُ عَلَي تَحْقِيقِ كِتَابِ (المعاني والاشتقاق)
لأسامة بن منقذ (ت ٥٨٤هـ)
عبد الرازق حويزي
- ١٣٨

١٧٠

مَشِيخَةُ الْعِصَامِ ■
أبي حاتمِ عِصَامِ بْنِ مُحَمَّدِ الشَّنْطِيطِيِّ، بقلمه
حرَّرها وقَدَّمَ لها: أحمد عبد الباسط

أعلام

أَمَّا قَبْلُ

|

فهذا الجزء الأول من المجلد (٦٨) من مجلَّتنا العلميَّة المُحكَّمة، وقد انتظمَ في سَلَكِه خمسةٌ بحوثٍ، تتوزَّعُ على أربعةِ أبوابٍ رئيسيةٍ، هي: نصوص، ودراسات، ومتابعات، وأعلام:

- ١ -

(نزهةُ الأَلمَاحِظِ في عَدمِ وَضَعِ الأَلِفَاظِ لِلأَلِفَاظِ)، لطاش كبري زاده

يندرجُ هذا النصُّ الذي تصدَّى لتحقيقه محمد علي عطا (مصر) تحتِ عِلْمِ من علومِ العربيَّة المهجورة، فلا يكادُ ينصرفُ إليه كثيرٌ من المؤلفين والدارسين. وهو علمُ الوَضْعِ اللُّغويِّ الذي هو معنيٌّ بأحوالِ اللفظِ العربيِّ من حيثُ ما يُعرفُ به شخصيَّةُ الوضعِ ونوعيَّته، وخصوصُه وعمومُه. أمَّا الوضعُ ذاته فيُقصدُ به تعيينُ اللفظِ بإزاءِ المعنى، بحيثُ يُفهمُ منه هذا المعنى.

وقد قدَّمَ المحقِّقُ النصَّ بدراسةٍ تقديميَّةٍ مفيدةٍ، تضمَّنتْ مقدِّمتها الحديثَ عن نشأةِ علمِ الوضعِ وتاريخِ التَّأليفِ فيه وتقسيماتِه المختلفة، ثم كان الحديثُ عن مؤلِّفِ النصِّ أحمد بن مصطفى بن خليل، المشهور بطاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ)، ومؤلفاتِه التي تجاوزت خمسين مؤلَّفًا. وفي حديثِ المحقِّقِ عن النصِّ تطرَّقَ إلى قضية العنوانِ الصحيحِ له، وصحَّةِ نسبتهِ إلى مؤلِّفه، وموضوعه، والمآخذِ عليه. ثم المنهجِ المعتمدُ في التحقيقِ.

أمَّا صنيعُ المحقِّقِ في النصِّ فقد عمدَ في إقامتهِ إلى خمسِ نُسخٍ خطيَّةٍ، اتخذ

نُسخة (يوسف أغا) أصلاً، وبقِيَّتْها نُسخًا مُساعدةً للمقابلة وإثبات الفروق، مع ضبط النصّ وتحريره.

- ٢ -

قيدُ مسموعاتِ البلدان

مما لا شكَّ فيه أنّ مباحث الكوديكولوجيا لم تستقرَّ بعد؛ وما زالت الدراساتُ الغربيَّة والعربيَّة تتحفُّنا كلَّ يومٍ بالجديد، وبخاصَّةٍ في مجالِ خوارجِ التُّصويص، التي لم تُحصَر بعدُ في قاعدةِ بياناتِ جامعةٍ مُوحَّدةٍ، يمكنُ للباحثين الاعتمادُ عليها في دراساتهم الكوديكولوجية.

يعرضُ سعيد الجوماني (سورية) في هذا البحثِ لعنصرٍ جديدٍ من عناصر خوارجِ النصّ، لم يتعرَّضَ إلى دراسته - بحسبِ علمنا - أحدٌ من الدارسين قبْلَه، وقد نَحَّتْ له الباحث اسمَ (قيدُ مسموعِ البلدان)؛ انطلاقًا من فهمٍ سبب كتابته من جهةٍ، واستثناسًا بكلمة (مسموع) الواردة في مطلعِ عددٍ وافٍ من القيود المدروسة، وأسماءِ البلدان الواردة فيه، من جهةٍ أُخرى.

إنَّ دراسة الجوماني لهذا النمطِ من القيودِ اعتمادًا على عيِّنة تطبيقيةٍ بلغت خمسًا وثمانين حالةً، ضمن مجاميع المدرسة العُمريَّة - تُعدُّ انطلاقًا قويًّا لتعميمِ دراسة هذا القيد في مجموعاتٍ خطيةٍ أُخرى من قبَل الدارسين؛ الأمر الذي يُفيد في الكشفِ عن المراكزِ العلميَّة الرئيسيَّة التي شُدَّت إليها الرِّحالُ لطلبِ العلم، وما قد يُبنى على ذلك من تفسيراتٍ تُثري البحثَ الأكاديميَّ.

في تاريخ الكتابة العربية ونظامها

كثيرةً هي تلك الدراسات والبحوث الجادة التي تطرقت إلى نشأة الكتابة العربية وخصائص نظامها، وتطورها، ولكل منها وجهة نظر يُبديها أصحابها، بحسب تخصصهم الدقيق وتشبُّعهم بآراء السابقين عليهم، وهذا الاختلاف الثر في الدراسات الإنسانية.

تأتي هذه الدراسة التي احتشد لها نبيل حريز، وسعاد أبو جبل (الأردن) في مبحثين اثنين، مسبوقين بتمهيد تناول التعريف بالكتابة وأنواعها، وتطوراتها، واتجاهات البحث فيها.

أما المبحث الأول فتناولوا فيه أصل الكتابة العربية وتاريخ تطورها، والخط العربي وأصوله التاريخية عبر عصور ما قبل الإسلام، وتطوراته في صدر الإسلام والعصرين الأموي والعباسي، متضمنًا أبرز الآراء التي قيلت في أصل الخط العربي، والخطين المسند والنبطي، ونشأتهما، ومواطنهما، وسماتهما.

وفي المبحث الثاني (الأخير) كان الحديث عن تاريخ العلامات في الكتابة العربية ودلالاتها، فتناولوا فيه تاريخ ظهور العلامات في الكتابة العربية، والحديث عن نقطي الإعراب والإعجام، والإصلاح الثالث في تاريخ الكتابة العربية، الذي قام به الخليل ابن أحمد الفراهيدي، ثم الحديث عن علامات الترقيم وأصولها، ونظام الكتابة العربية وأفضليتها، ومراحل تطور الإملاء العربي.

- ٤ -

ملحوظاتٌ على تحقيق (المعاني والاشتقاق)، لأسامة بن منقذ

تُعَدُّ المتابعاتُ النقديةُ للأعمالِ المنشورةِ ركنًا رئيسًا من أركانِ مجلَّتينا العلميَّةِ منذ انطلاق العدد الأوَّلِ منها في مايو ١٩٥٥م؛ وما ذلك إلا لقناعتنا بأنَّ تلك المراجعاتِ العلميَّةِ للأعمالِ المنشورةِ هي فرضٌ من فُرُوضِ العِلْمِ قَلَّ مَنْ يلتفتُ إليه، وهي - في الوقت ذاته - خدمةٌ للنصِّ المنقود، وتحيَّةٌ وُدٌّ وعرفانٍ يُسديها صاحبُ النقدِ لمؤلِّفِ النصِّ أو محققه، وللقارئِ على حدِّ سواءٍ، طالما أنَّها مؤسومةٌ بعينِ النَّصْفَةِ والموضوعيةِ.

يُقَدِّمُ عبد الرازق حوزي (مصر) متابعةً نقديةً قيَّمةً للتحقيقِ الذي قدَّمه يحيى الجبوري لكتاب (المعاني والاشتقاق لتسمية الزُّهد والمحبة والاشتقاق)، لأسامة بن منقذ (ت ٥٨٤هـ)، ولم تصل إلينا منه سوى نُسخةٍ خطيَّةٍ فريدةٍ، كتبها - ظنًّا - ولده مرهف بن أسامة (ت ٦١٣هـ). فرصدَ الباحثُ بعضَ الملحوظاتِ التي من شأنها الارتقاء بنصِّ الكتابِ، وتبصير القارئِ ببعضِ مواطنِ التصحيحِ فيه، وبيان أوجه القصورِ في تلك النشرةِ النقديةِ، وقد أجملها في اثني عشر وجهًا، تبدأ بعدم إثباتِ محققِ النصِّ العنوانَ الكاملَ للكتابِ؛ إذ اكتفى بإثباتِ (المعاني والاشتقاق) فقط على غلافه؛ الأمر الذي قد يُلبس على القارئِ، فيظنُّه كتابًا ينتمي موضوعه إلى أصول اللغَةِ، لا الأدبِ.

- ٥ -

مشيخةُ العصام الشَّنْطِي، بقلمه

عصام محمد الشَّنْطِي (١٣٤٨-١٤٣٤هـ / ١٩٢٩-٢٠١٢م) شيخٌ مفهرسي المخطوطات، والمدير الأسبق لمعهد المخطوطات العربيَّة - هو واحدٌ ممَّن تركَ أثرًا كبيرًا في نفوسِ مَنْ

لقيه من زملائه وأقرانه وطلّابه ومُرّيديه، إضافةً إلى سُهْمته الكبيرة في علوم المخطوط العربيّ: فهرسةً، ونشرًا، ودرسًا.

تتلمذ له منذ أكثر من عقدين الزميلُ أحمد عبد الباسط (مصر)، وتوطّدت صلته به أكثر من غيره، فلمس منه ما لم يلمسه آخرون. وكان أن استكثبه شيخه الشنطيّ في كتابٍ تكريميّ كان سيصدره له أحدُ طلّابه بمناسبة بلوغه الثمانين لولا مرضُ الشيخ ثم وفاته بُعيد ذلك. فكانت هذه المشيخة - كما أسماها الشيخُ - التي يذكرُ حكايتها محرّرها في صدارة هذا العمل.

وإننا إذ نشرف بنشر هذا العمل الذي خطّه الشنطيّ بقلبه، وحرّره تلميذه المُقرَّب، في باب (أعلام) بالمجلّة، فهو لمسةٌ وفاءٍ من المعهد لأحد رُوّاده المُخلصين الذين اتخذوا من المعهد سكنًا ومنزلًا، كما أنّه يُوقف القارئ الكريم على محطّاتٍ مهمّةٍ في تكوين شخصيّة العالم المُعترِّ بتراثه ولغته وهويّته.

وكتب
مُرّاد الرفيعة
 رئيس التحرير

نُزهةُ الأَلفاظِ في عدمِ وضعِ الأَلفاظِ للأَلفاظِ

لطاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ)

(تحقيق ودراسة)

محمد علي عطا

رئيس قسم اللغة العربية وعلومها

جامعة باشن العالمية المفتوحة بأمريكا

ملخص

يبحث علم الوضع اللغوي أحوال اللفظ العربي من حيث ما يُعرف به شخصية الوضع ونوعيته وخصومه وعمومه. والوضع يُقصد به تعيين اللفظ بإزاء المعنى، بحيث يُفهم منه هذا المعنى. وهو من علوم العربية المهجورة إلى حدٍّ ما؛ إذ يقل جدًّا الاهتمام به وبالمؤلفات فيه.

يقوم هذا البحث على دراسة مؤلَّف من مؤلِّفات هذا العلم، وهو (نزهة الأَلفاظِ في عدمِ وضعِ الأَلفاظِ للأَلفاظِ)، وموضوعه إثبات أنه لا وضع في الأَلفاظِ غير القصدية مثل: «ذهبَ فعلٌ ماضٍ». وقد حَقَّقته، وقَدَّمت له بدراسة، معتمدًا خمس نسخ خطية، متبعًا منهج التحقيق من: نسخ، ومقابلة، وحرص على الوصول للنص إلى أقرب صورة تركه عليها مؤلِّفه، وفهرسة، ودراسة، وإثبات نسبة، وتقييم، وغير ذلك. ومؤلِّفه هو عصام الدين أبو الخير أحمد بن مصلح الدين مصطفى بن خليل، المعروف بطاش كبري زاده، (٩٠١-٩٦٨هـ)، نشأ في أسرة علمية، تلقى العلم فيها، وعلى أيدي علماء خارجها، ورحل لطلب العلم ودرَّس، وتولى القضاء، وترك ما يقرب من خمسين مؤلِّفًا، وشهد له رجال عصره بالفضل.

الكلمات الدالَّة

[علم الوضع اللغوي - طاش كبري زاده - وضع الأَلفاظِ للأَلفاظِ - الوضع غير القصدية - المؤلِّفات في علم الوضع].

مقدمة

علم الوضع اللغوي، علم ذو دورة تراثية كبيرة من حيث الامتداد في التاريخ الإسلامي، ومن حيث عدد المؤلفات التي زادت على مئة وخمسين مؤلفاً، بين كتاب ورسالة، ومن حيث عدد العلماء الذين أسهموا فيه بالتأليف على اختلاف بلدانهم، ورغم ذلك يعاني من إهمال الباحثين والصدود عن الاشتغال بمؤلفاته وموضوعاته، وعدم الشعور بأهميته.

وهذا أثر مهم من آثار طاش كبري زاده رَحْمَةُ اللَّهِ، الذي تعانى مؤلفاته من النسيان، حَقَّقْتَهُ، وقَدِّمْتُ له بدراسة، على خمس نسخ خطية، وقدمت للنص بالتعريف بعلم الوضع اللغوي وموضوعه ونشأته، ثم ترجمة طاش كبري زاده، ثم دراسة الرسالة ونسبتها له، وتحقيق اسمها الصحيح وموضوعها، ثم إيراد النص المحقق، ثم الخاتمة والكشافات.

ومن الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث كون كثير من المؤلفات في علم الوضع إمّا مفقودة أو ما زالت مخطوطة لم تحقق، ولم أوفق في الوقوف على النَّصِّ الذي اعتمد عليه طاش كبري زاده في هذه الرسالة، وكان هو الأساس الذي دارت عليه اعتراضاته وردوده.

أولاً: علم الوضع اللغوي^(١)

يُعرَّف اصطلاحاً بأنه «تعيين الشيء للدلالة بنفسه على شيء كما في بعض الألفاظ ونقوش الكتابة وغير ذلك»^(٢). أو هو العلم الذي يبحث عن أحوال اللفظ

(١) انظر: عنقود الزواهر في الصرف، لعلاء الدين القوشجي، ص ١٨٠، دراسة وتحقيق أحمد عفيفي، وعلم الوضع، عبد الحميد عنتر، ص ١٦، والمجموع المنتخب من متون علم الوضع، شامل الشاهين، ص ١٣، وبحث الاحتمال بسبب الوضع اللغوي دراسة فقهية، أشرف محمود بني كنانة، والعبد خليل أبو عيد، ص ١٧١، وعلم الوضع مرجعية التبويب النحوي، محمد ذنون يونس فتحي الراشدي، ص ٩٢.

(٢) انظر: عنقود الزواهر في الصرف، لعلاء الدين القوشجي، ص ١٨٠.

العربي من حيث ما يُعرف به شخصية الوضع ونوعيته، وخصوصه وعمومه. والوضع يُقصد به تعيين اللفظ بإزاء المعنى بحيث يُفهم منه هذا المعنى.

أمَّا عن مباحثه المتداولة فهي تقسيم الوضع بطرق مختلفة؛ فقد يُقسَّم الوضع إلى: الوضع القُصدي: وينقسم إلى فرعين: شخصي ونوعي، وكلُّ واحد منهما تحتَه أقسام: وضع خاص لموضوع له خاص، ووضع عام لموضوع له عام، ووضع عام لموضوع له خاص. القسم الثاني وهو الوضع غير القُصدي، مثل الجُمَل التي من تكوينك، وفي وضعها خلاف. فقد يُقسَّم الوضع إلى: شخصي مثل إنسان وزيد، ونوعي مثل المشتقات. ويُقسَّم أيضًا إلى: تحقيقي مثل المشتقات والأجناس، وتأويلي مثل المجازات والكنائيات.

وقد يُقسَّم إلى: خاصَّ الخاصِّ مثل زيد وعمرو، وعامَّ العامِّ مثل الإنسان والحيوان، وعامَّ الخاصِّ مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والحروف. وقد يقسَّم إلى: كُلِّي مثل المصادر واسم الجنس والفعل والمشتقات، وجزئي مثل الأعلام والضمائر وأسماء الإشارة والموصولات والحروف، وكلُّ قسم مما سبق تحتَه تقسيمات.

والشرارة التي قدحت هذا العلم هي انشغال النُّحاة منذ سيبويه (ت ١٨٠هـ) بالتفريق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس، ثم عالجَه النحاة للتفريق بين الأبواب النحوية، وعالجَه البلاغيون للتفريق بين الحقيقة والمجاز، والمناطقَة كمقدّمات للفظ، وظلُّوا جميعًا يستخدمونه في مباحثٍ جزئيةٍ دون نظرةٍ كليةٍ.

وظلَّ عِلْمًا بينيًّا حتى نَحَتْ منه عَضُد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ) عِلْمًا مستقلًّا في رسالته (الرسالة الوضعية)، صغيرة الحجم عظيمة النفع، التي شكَّلت حركة علمية كبيرة دارت حولها؛ من نسجٍ على منوالها، وشرح لها، وشرح لشرح لها، ونظَّمها،

وتعميقٍ لبعض مباحثها، حتى بلغت الكتبُ في هذا العلم أزيد من مئة وخمسين مؤلَّفًا تقريبًا، غالبها ما زال مخطوطًا، وظلَّ يُدرَّس لطلبة الثانوية الأزهرية، ثم لطلبة كلية اللغة العربية بالأزهر الشريف حتى منتصف القرن الماضي، ثم توقف تدريسه في معاهد العلم، ونُسي تمامًا، إلا من بحوث قليلة في مجالات متخصصة، وربما كان السبب في ذلك صعوبته؛ إذ يَعتمد على تقسيمات عقلية صعبة التصوُّر؛ مثلها مثل المنطق؛ فهو يقوم على وضع قواعدٍ فوق لغويةٍ، أو استخلاص عِلَّة العِلل التي تحكم تقسيم الألفاظ اللغوية والأبواب النحوية، والتفريق بين الحقيقة والمجاز.

ومن الطبيعي جدًّا أن تتأخَّر نشأة هذا العلم حتى منتصف القرن الثامن الهجري؛ لأنه لم يكن له أن تتضح معالمه إلا بعد أن تكتمل سائر العلوم اللغوية العربية؛ لأنه يستمدُّ فلسفته منها.

وقد خدَم هذا العلم علماء أقطار العالم الإسلامي، وممن أسهم فيه علماء تركيا ونواحيها، ومنهم: أكمل الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمود البابرتي الرومي الحنفي المأثريدي (ت ٧٨٦هـ)، وشمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا الحنفي (ت ٩٤٠هـ)، والسيد حافظ، وأحمد بن مصطفى طاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ)، وعثمان ابن فتح الله الرومي، المعروف بفضلي (ت ١١٠٢هـ)، ومحمد أفندي الأمامي القونوي (ت ١٢٧٨هـ)، وعلي الآقشيري (ت ١٢٨٥هـ)، وأحمد شاكر البكشيري (ت ١٣١٥هـ).

فائدته^(١): لعلم الوضع أهمية كبرى في دخول الاحتمالات على دلالة اللفظ، وتمييز أمارات الحقيقة عن قرائن المجاز، وتمييز موضوعات اللغة والصرف والاشتقاق

(١) انظر: عنقود الزواهر في الصرف، لعلاء الدين القوشجي، ص ١٨٠، وعلم الوضع، لعبد الحميد عنتر، ص ١٦، والمجموع المنتخب من متون علم الوضع، لشامل الشاهين، ص ١٣، وبجث الاحتمال بسبب الوضع اللغوي دراسة فقهية، لأشرف محمود بني كنانة، والعبد خليل أبو عيد، ص ١٧١، وعلم الوضع مرجعية التبويب النحوي، لمحمد ذنون يونس فتحي الراشدي، ص ٩٢ واعتمدت عليه أكثر.

والنحو وغير ذلك عن بعضها، والوقوف على كيفية تعيين العرب أو واضع اللغة للألفاظ بإزاء معانيها المختلفة، وهي المعاني الحقيقية وتُسمى «المعاني الأولية»، ثم المعاني المجازية والكنائية وتسمى «المعاني الثانوية»، ومعرفة أنواع الوضع مثل: وضع الأعلام الشخصية وبقية المعارف، ووضع الحروف لمعانيها ومن أي نوع منها، ووضع المصادر وأسمائها، وأسماء الأجناس غير المصادر، وهيئات المشتقات الصرفية من الأفعال والصفات وما في حكمها من المصغّر والمنسوب.

وعليه مناطُ تقسيم الأبواب النحوية، وإدراك الفَرْق بين وضع اللفظ وبين استعماله، فقد يُوضع اللفظ عامًّا ويستعمل عامًّا، مثل وضع كلمة «سما» لكل ما علاك فأظلك، و«صعيد» لكل أرض مستوية، و«حمام» لكل طائر له طوق، و«معاون» لكل قَصعة أو قدوم أم مُدّية أو قِدر، و«نجد» لكل ما ارتفع عن الأرض.

وقد يكون اللفظ عامًّا ثم يخصّه أهل اللغة في الاستعمال ببعض أفراده مثل «السبت»، فهو في اللغة مطلق الدهر، ثم خصّته اللغة بآخر أيام الأسبوع، و«الرّث» يُطلق على كل خسيس، ثم كثر استعماله في ما يُلبس أو يُفترش... وهكذا.

وقد يُوضع اللفظ خاصًّا، ثم يستعمل عامًّا، ومن ذلك «الورد» فهو آلة إتيان الماء، ثم كثر استعماله على سبيل الحقيقة في إتيان كل شيء، و«الوعى» لاختلاط الأصوات في الحرب، ثم كثر استعماله مجازًا في الحرب نفسها. وقد يُوضع اللفظ عامًّا، ثم يُستعمل في فردٍ من أفراد هذا العام باعتبار تحقّقه فيه، مثل «ذو» بمعنى صاحب، فإنه نكرة عامة بحسب الوضع، فإذا استعمل في خاصّ، نحو: هذا ذو علم - مثلاً - لم يخرج ذلك عن وضعه العام، ومثله لفظ «إنسان» و«رجل» و«أسد» وغيرها من التكرات.

وإدراك الفرق بين الوضع والاستعمال يفيد في علم أصول الأحكام الشرعية، فيتوقّف الاستدلال بالكتاب والسنة على معرفة العموم والخصوص، والحقيقة والمجاز وغيرها.

تقسيمات علم الوضع				
وهو العبارات التي من وضعك، مثل: خَرَجَ زيدٌ من البصرة. وفيه خلافٌ			أولاً: وضع غير قصدي	
(ج)	(ب)	(أ)	١- شخصي من حيث الموضوع (اللفظ)	
وضع عام لموضوع له خاص مثل: الضمائر، والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والحروف.	وضع عام لموضوع له عام مثل: حيوان ناطق، إنسان.	وضع خاص لموضوع له خاص مثل: أعلام الأشخاص كزيد.		
مثل: الأفعال.	مثل: المشتقات، المركبات، صيغ جمع المذكر السالم، وصيغة جمع المؤنث السالم، وصيغ جمع التكسير، اسم الفاعل، واسم المفعول، والحقيقة والمجاز.	مثل: أعلام الأجناس (كأسامة علماً على الأسد)، والأوزان بلازاء الوزن، مثل فَعَلَ مقابل ضَرَبَ، وفَعَّعَ مقابل بَعَّعَ.	٢- نون من حيث الموضوع (اللفظ)	
(د)	(ج)	(ب)	(أ)	١- ربط من حيث الموضوع له (مدلوله)
كلي ذو نسبة بين الذات والحدث:	حدث فقط كالمصدر ضَرَبَ، حُسِّنَ	ذات مبهمه معينة بذاتها، علم الجنس كأسامة علماً على الأسد	ذات مع وحدة كاسم الجنس أسد	
أ- النسبة من طرف الذات: كالاشتق	ب- النسبة من طرف الحدث: كالفعل	(ب) كلي:	(أ)	٢- شخصي من حيث الموضوع له (مدلوله)
= ليس له معنى في غيره يظهر بانضمامه لغيره، وإما: - ليس له قرينة في المخاطب:		= له معنى في غيره يظهر بانضمامه لغيره، كالحروف	(أ) شخصي: كاسم العلم	
- وقرينته حسية، كاسم الإشارة.	- وقرينته عقلية كالاسم الموصول.			- له قرينة في المخاطب كالضمائر

ثانياً: وضع قصدي

تُرْهَةُ الأَلْحَاطِ فِي عَدَمِ وَضْعِ الأَلْفَاظِ لِلأَلْفَاظِ

ثانياً: ترجمة طاش كبري زاده^(١)

هو عصام الدين أبو الخير أحمد بن مصلح الدين مصطفى بن خليل، المشهور بطاش كبري زاده (٩٠١-٩٦٨هـ)، كان من أسرة علمية، فقد درس على يد والده وعمّه قوام الدين قاسم وخاله، وعاشت أسرته في مدينة بروسة، وسافر منها إلى مدينة أنقرة في سن التمييز. وحفظ القرآن، ثم انتقل لبروسة، وهناك أخذ العلم على علاء الدين الملقّب باليتيم، قرأ عليه بعض كتب الصرف والنحو والمنطق، وقرأ على محمد التونسي قَدْرًا من (صحيح البخاري)، وأجازه بجميع مسموعاته، وبدر الدين محمود الرومي المشهور بميرم چلي، ومحيي الدين الفَناري، ومحيي الدين القوجوي، ومحمد التونسي المغوشي، وغيرهم.

ثم صار طاش كبري مدرسًا بالقسطنطينية سنة ٩٣٣هـ، ودرس في عدّة مدارس في بلاد الروم إلى أن صار قاضيًا ببروسة سنة ٩٥٢هـ، وتقلد قضاء قسطنطينية سنة ٩٥٨هـ إلى أن أُصيب بالرمد فعميت عينه، فاستعفى من المنصب.

كان له أخٌ يكبره بسنتين اسمه محمد، توفي صغيرًا. وله من الأبناء فخر القضاة

(١) انظر ترجمته في: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، لطاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ)، ص ٣٢٥-٣٣١، والعقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، لعلي بن بالي، ص ٣٣٦-٣٤١، والطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين الغزي (ت ١٠١٠هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلوي، ١٠٨/٢-١٠٩، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، ٥٦/١، ٢٩٧/١، ١٣٤/٣، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، ٣٥٠/٨، ٥١٤/١٠-٥١٥، تحقيق محمد الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، ص ١٣٨، وهديّة العارفين بأسماء الكتب والمؤلفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، ١٤٣/١-١٤٤، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، ٣/١٣٤-٣٩٥، ١٢٦/٤، والأعلام للزركلي، ٢٥٧/١، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، ١٧٧/٢، ومقال طاش كبري زاده وجهوده في خدمة التراث العربي، لعبد الإله نيهان، ومقدمات تحقيق كتبه المحققة.

كمال أفندي تولي قضاء مدينة سلانيك. وله ابنان آخران شمس الدين وكان من قضاة القصبات في الشام، وحامد كان قاضياً بصفد.

شهد له العلماء بالفضل، وتشهد مؤلفاته على سعة علمه، ومن مؤلفاته:

١- أجل المواهب في معرفة وجوب الواجب، وهي من الرسائل التي بيّنها قبل وفاته، وهي ضمن مجموع في مكتبة يوسف آغا برقم (٥٩٠٦).

٢- أربعون حديثاً في لطائف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومزاحه، وهناك رسالة ضمن مجموع يوسف آغا باسم (شرح الأحاديث الأربعين)، ولا أدري هما كتاب واحد أم لا!

٣- الاستقصاء في مباحث الاستثناء، وهي ضمن مجموع يوسف آغا.

٤- الإنصاف في مشاجرة الأسلاف في اجتماع الاستعارتين التَّبعية والتَّمثيلية، درسها وحققها عبد الناصر طه مزهر، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد (٤٠)، ٨ ربيع الأول ١٤٣٦هـ - ٣٠ كانون الأول ٢٠١٤م. ص ٢٩٢.

٥- تبين الدقائق في تعيين الحقائق، ضمن مجموع يوسف آغا.

٦- تعليقة في توجيه معنى: «أكثر من أن يحصى».

٧- الجامع في المنطق.

٨- حاشية على حاشية التجريد للشريف الجرجاني، من أول الكتاب إلى مباحث الماهية، جمع فيه مقالات المولى علي القوشي، والمولى جلال الدين الدوّاني، والمولى مير صدر الدين، والمولى ابن الخطيب، ثم ذكر ما خطر له، لم يتم.

٩- حاشية على حاشية السيد الجرجاني على تفسير الكشاف للزمخشري، وهو مخطوط.

١٠- حاشية على حاشية من أول شرح المفتاح للشريف الجرجاني، وأدمج فيها كلمات أبيه، ولم يتمه، هكذا قيل. ومنه نسخة في يوسف آغا.

- ١١- رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، تحقيق حاييف النبهان، دار الظاهرية للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠١٢م. ومنها نسخة ضمن مجموع يوسف آغا.
- ١٢- رسالة التعريف والإعلام في حل مشكلات الحد التام، وهي من الرسائل التي بيّنها قبل وفاته، وهي ضمن مجموع يوسف آغا، بحظّ المؤلّف، وفي مجموع بغدادلي وهي برقم (٢١٩٦).
- ١٣- الرسالة الجامعة لوصف العلوم النافعة، وهي من الرسائل التي بيّنها قبل وفاته، منها نسخة ضمن مجموع يوسف آغا.
- ١٤- رسالة الشفاء لأدواء الوباء، مطبوع.
- ١٥- رسالة الصفحة الملساء، منها نسخة ضمن مجموع يوسف آغا.
- ١٦- رسالة في تفسير آية الوضوء، وهي من الرسائل التي بيّنها قبل وفاته، منها نسخة ضمن مجموع يوسف آغا.
- ١٧- رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾، منها نسخة ضمن مجموع يوسف آغا.
- ١٨- رسالة القضاء والقدر، منها نسخة ضمن مجموع يوسف آغا، وحققها محمد زاهد كامل جول، منشورات الجمل، ألمانيا، ط١، ٢٠٠٨م.
- ١٩- شرح ديباجة الطوالع.
- ٢٠- شرح ديباجة الهداية.
- ٢١- شرح الرسالة العضدية في الأخلاق.
- ٢٢- شرح رسالته في آداب البحث والمناظرة، منه نسخة ضمن مجموع يوسف آغا، وطبعت قديماً بمعرفة محمد حسين أسدوف مقيم تميمير خان شوره من بلاد الداغستان، سنة ١٣٢٥هـ.

- ٢٣- شرح العوامل المئة للجُرْجاني، من المختصرات.
- ٢٤- شرح الفوائد الغيائية في علوم البلاغة، يتضمّن الرد على بعض المواضع من شرح المفتاح، مطبوع.
- ٢٥- شرح القسم الثالث من كتاب المفتاح.
- ٢٦- شرح المقدّمة الجزرية في علم التجويد، حقّقه محمد سيدي محمد محمد الأمين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢١هـ.
- ٢٧- شرح المقدّمة في الصلاة لشمس الدين محمد القناري.
- ٢٨- الشّقائِق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، مطبوع في دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- ٢٩- الشّهود العيّني في مباحث الوجود الدّهني، اعتنى به محمد زاهد كامل جول، منشورات الجمل، ط١، ٢٠٠٩م.
- ٣٠- صورة الخلاص في سورة الإخلاص، وهي من الرسائل التي بيّنها قبل وفاته، ضمن مجموع يوسف آغا.
- ٣١- ضياء الشمس في الحصرات [كذا] الخمس. وهي ضمن مجموع يوسف آغا بخطّ كمال الدين محمد ابن المؤلف.
- ٣٢- طبقات الفقهاء، نشره الحاج أحمد بليّة، أمين المكتبة المركزية العامة بالموصل، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل، ط٢، ١٩٦١م^(١).
- ٣٣- العناية في تحقيق الاستعارة بالكناية.

(١) عليه بحث بعنوان: «تصحيح خطأ كبير»، كتاب طبقات الفقهاء المنسوب إلى طاش كبري زاده هو لابن الحنائي»، لمحيي هلال السرحان، مجلة المورد، العدد ٣-٤، ١ أكتوبر ١٩٨١م، ص ٤٨٣.

نُزهة الأُلحاط في عدم وضع الأُلفاظ للأُلفاظ

٣٤- غاية التحقيق في تقسيم العلم إلى التصور والتصديق، ضمن مجموع يوسف آغا.

٣٥- فتح الأمر المغلق في مسألة المجهول المطلق، وهي من الرسائل التي بيّضها قبل وفاته، وهي ضمن مجموع يوسف آغا، ومجموع بغداد لي وهي.

٣٦- فرائض، مختصر رتبته على مطلبين وفائدة.

٣٧- القواعد الحملّيات في تحقيق مباحث الكلّيات، وهي من الرسائل التي بيّضها قبل وفاته، وهي ضمن مجموع يوسف آغا.

٣٨- كتاب كبير في التاريخ جمع فيه ما ذكره ابن خلكان وأضاف إليه سير الصحابة والتابعين وغيرهم، ثم اختصر منه مجلداً لطيفاً.

٣٩- لذة السمع في استغراق المفرد والجمع، وهي ضمن مجموع يوسف آغا، بخط ابن المؤلف، وفي مجموع بغداد لي وهي.

٤٠- اللّواء المرفوع في حلّ مباحث الموضوع له، ضمن مجموع يوسف آغا.

٤١- مختصر في علم النحو. على منوال مختصر البيضاوي.

٤٢- مسالك الخلاص في مهالك الخواصّ، وهي من الرسائل التي بيّضها قبل وفاته، وهي ضمن مجموع يوسف آغا.

٤٣- المسلك المعوّل في تحقيق التقسيم الأول إلى الخاص والعام والمشارك والمؤول، ضمن مجموع يوسف آغا، ومجموع بغداد لي وهي.

٤٤- المعالم في علم الكلام.

٤٥- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم^(١)، مطبوع.

٤٦- مفتتح الإعراب في النحو.

(١) عليه بحث بعنوان: «تصنيف العلوم في الحضارة الإسلامية عند طاش كبري زاده»، لمفتاح محمد دياب، مجلة الناشر العربي، العدد ١٨، ١ يناير ١٩٩١م، ص ١٤٩.

٤٧- مُنيّة الشُّبان في معاشرّة النِّسوان.

٤٨- نُزهة الأُلحاظ في عدم وضع الألفاظ للألفاظ، وهي من الرسائل التي بيّضها قبل وفاته، وهي موضوع تحقيقنا ودراستنا.

٤٩- التَّهْل والعَلَل في تحقيق أقسام العِلل، ضمن مجموع يوسف آغا.

٥٠- نوادر الأخبار في مناقب الأخيار، معجم تراجم.

ثالثًا: رسالة نزهة الأُلحاظ في عدم وضع الألفاظ للألفاظ:

اسمها: ورد اسمها على مخطوطة نور عثمانية مرتين؛ مرة في أولها وسقط منه كلمة «عدم»، بينما في آخرها كان الاسم «نزهة الأُلحاظ في عدم وضع الألفاظ للألفاظ»، وفي مخطوطة الأوقاف المصرية جاء العنوان مرتين أيضًا؛ في أولها «موهبة الأُلحاظ في وضع الألفاظ للألفاظ»، وفي آخرها جاء «مرتبة الأُلحاظ في عدم وضع الألفاظ للألفاظ»، وورد الاسم أول مخطوطة بغداد لي وهي «نزهة الأُلحاظ في عدم وضع الألفاظ للألفاظ»، بينما في مخطوطة يوسف آغا ورد ثلاث مرات باسم «نزهة الأُلحاظ في عدم وضع الألفاظ للألفاظ»، ولم يذكر في مخطوطة أسعد أفندي، وهكذا ذكر الأيديني اسم الرسالة في العقد المنظوم^(١).

صحّة نسبتها: لم ترد نسبتها في أول نسخة أسعد أفندي ولا نسخة بغداد لي وهي، بينما وردت النسبة في نور عثمانية وفي الأوقاف المصرية مرتين؛ أولها وآخرها، ووردت في يوسف آغا، كما نسبها له مؤلّف العِقْد المنظوم^(٢)، وذكر أنها من الرسائل الخمس عشرة التي بيّضها آخر حياته ولم تظَلّ مسوّدة ككثير من رسائله، كما أن أسلوبها ومحتواها يتوافق مع ثقافة المؤلّف وأسلوبه وطريقة معالجته للمسائل الدقيقة.

(١) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، لعلي بن بالي الأيديني، ص ٣٣٩.

(٢) السابق، الصفحة نفسها.

موضوعها: يقسم علم الوضع إلى قصدي وهو يشمل سائر مباحث هذا العلم، وغير قصدي مثل قولنا: ضرب محمد زيداً، وقولنا: ضرب فعلٌ ما، وهذا النوع فيه خلافٌ في الاعتراف به بين علماء علم الوضع، وإنكاره هو الرأي الغالب.

قال مصطفى السيروزي^(١): «وللوضع نوعٌ آخرٌ وهو وضعٌ غيرٌ قصديٍّ، وهو وضعٌ كلُّ لفظٍ وُضِعَ لمعنىٍ بإزاءٍ نفسه وجعله علماً لها، مثل أن تقولَ في قولنا: خرج زيدٌ من البصرة. خرج: فعلٌ ما، وزيدٌ: اسمٌ، ومن: حرفٌ جرٌّ، فتجعلُ كلاً من الثلاثة محكوماً عليه، لكن بوضعٍ غيرٍ قصديٍّ.

وأُنكِرَ بعضُ المحققين^(٢) هذا الوضع؛ لأنَّ الكلمات متساوية الأقدام في جواز الإخبارِ عن ألفاظها، بل هو جارٍ في الألفاظِ المهملة، ودعوى أن وضع المهملات بإزاء نفسها وضعاً قصدياً أو غيرَ قصديٍّ، وأنها أسماءٌ بهذا الاعتبار - خروجٌ عن الإنصاف، ومكابرةٌ في قواعد اللُّغة، وأمرٌ لا يساعده عقلٌ ولا نقلٌ، وأدلةُ الطرفين مذكورةٌ في المطولاتِ الحقيقية بالقبول».

وقد قامت رسالة (نزهة الألفاظ في عدم وضع الألفاظ للألفاظ)، على تأييد قول القائل بنفي وجود الوضع غير القصدي، بذكر الآراء المؤيدة لوجوده، والرد عليها بحجج عشرة.

الماخذ عليها: عرّف المؤلف كلمة «غير»؛ فكثيراً ما يكتب: «الغير القصدي». وعدّى الفعل «أجاب» بحرف الجر «على» وليس «عن»، كما ورد في غالب النسخ، وربما هذا ليس من المؤلف رحمه الله، بل ممن كان يكتب له؛ فقد عمي في آخر عمره، وربما كان يبيّض هذه الرسالة وهو أعمى، فاحتاج إلى من يكتب له.

(١) رسالة خلاصة الأفكار والأذكار، مخطوطة بمكتبة السلیمانیة بإستانبول.

(٢) كتب إزاءه في المخطوطة: «سيد الشريف».

رابعاً: منهجي في العمل

- جمعت النسخ المخطوطة لهذه الرسالة، وقد ساعدني في الحصول على أربع منها الشيخ عادل العوضي، حفظه الله تعالى.
- نسخت نص الرسالة من نسخة يوسف آغا، وأثبتت أرقام صفحاتها في المتن.
- قابلت النص الذي نسخته، للتأكد من سلامة النسخ.
- قابلت النص المنسوخ على بقية النسخ الخطية، وأثبتت الفروق المهمة.
- ضبطت ما يشكّل في النص.
- قسمت النص إلى فقرات متماسكة مفهومة.
- خدمت الرسالة بمقدمة ودراسة.

خامساً: مخطوطات الرسالة

- وقفت لهذه الرسالة على خمس مخطوطات، وهذا تفصيل الحديث عنها.
- ١- مخطوطة أسعد أفندي: ورمزت لها بالرمز (أ)
 - محفوطة برقم (٤٦٤)، ضمن مجموع فيه من الكتب:
 - الاستقصاء في الاستثناء، لطاش كبري زاده.
 - رسالة في تقسيم النظم بحسب الوضع.
 - رسالة في كون استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع.
 - نزهة الألفاظ في عدم وضع الألفاظ للألفاظ.
 - حقيقة الحمل وأقسامه.
 - رسالة في علاقات المجاز.

نُزهة الأَلْحَاظِ فِي عَدَمِ وَضْعِ الْأَلْفَاظِ لِلأَلْفَاظِ

وقد كُتبت سنة (١١٨٦هـ)، بِحَظِّ فارسي، في ثلاث لوحات، أي ست صفحات، وجَبَرَت الأَسْقَاط الحَادِثَةُ فِي مَخْطُوطَةِ نور عثمانية والأوقاف المصرية، واعتمدت الاختصارَ والرموزَ في كلمة «حينئذٍ» فقد اختصرتها إلى «ح»، حدث ذلك في موضعين، ووردت كلمة «حينئذٍ» مرةً ثالثة غير مختصرة، واستخدمت أيضًا الرمز (ح) للتعبير عن انتهاء الجملة المعترضة، واعتمدت نظام التعقيبية في نهاية كل ورقة، وخلت من عنوان الرسالة ومن نسبتها لمؤلفها.

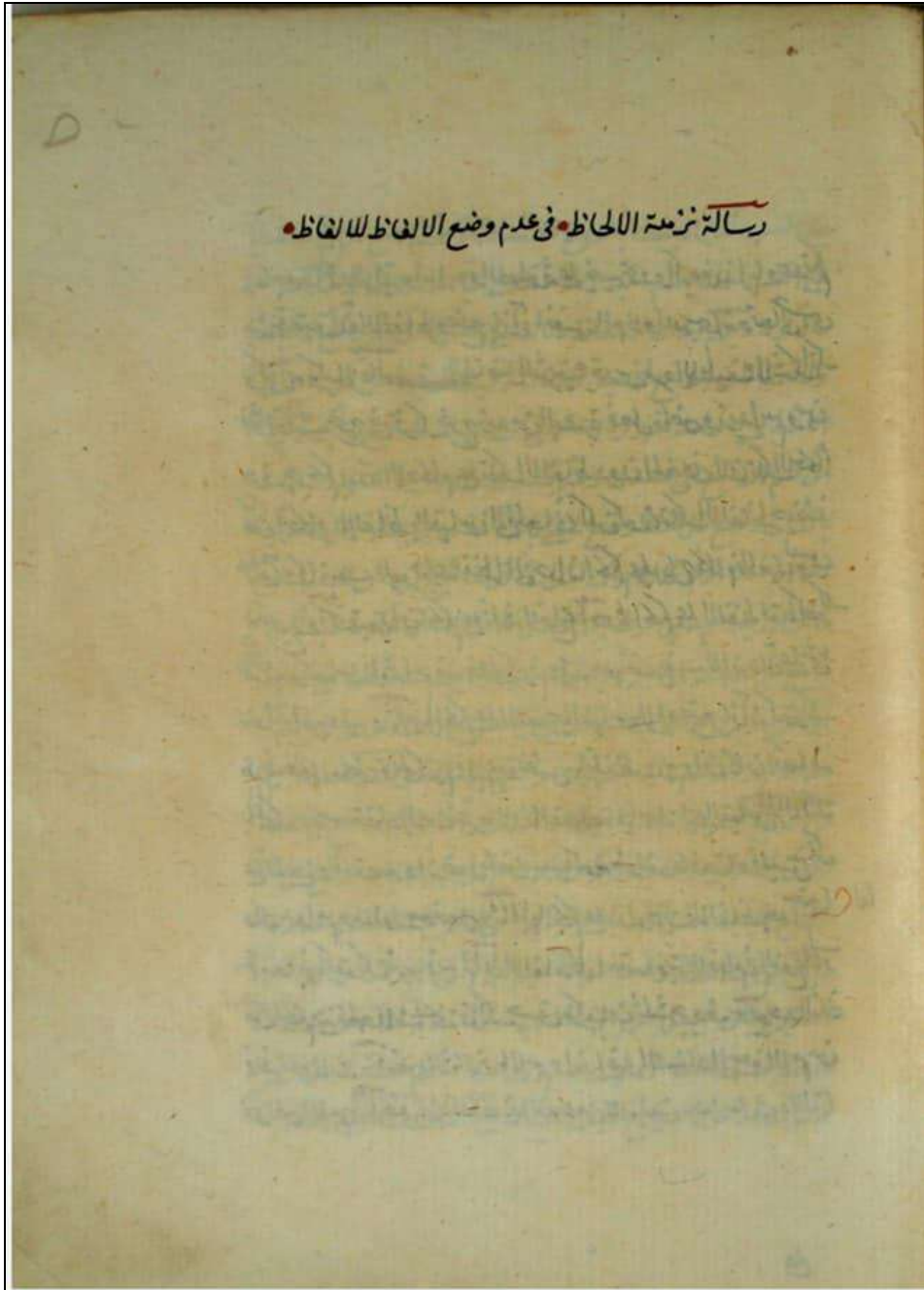
٢- مخطوطة بغدادلي وهي: ورمزت لها بالرمز (ب)

وهي ضمن مجموع برقم (٢١٩٦)، ويحتوي المجموع على رسائل عرفت منها:

- مباحث الكلام والرؤية لقاضي زاده.
 - الرسالة الغراء في حلّ حديثي الابتداء.
 - رسالة نزهة الألاحظ في عدم وضع الألفاظ للألفاظ، لطاش كبري زاده.
 - رسالة لذّة السمع في استغراق المفرد والجمع، لطاش كبري زاده.
 - رسالة في متعلّق الباء في بسم الله الرحمن الرحيم.
 - رسالة في تحقيق مسألة فقهية متعلّقة بالإقرار.
 - رسالة على مباحث الحمد من حاشية السيد الشريف على شرح المطالع، للخطيب الرازي.
 - رسالة المسلك المعوّل في تحقيق التقسيم الأول إلى الخاص والعام والمشارك والمؤوّل، لطاش كبري زاده.
 - رسالة التعريف والإعلام في حل مشكلات الحد التام، لطاش كبري زاده.
 - رسالة فتح الأمر المغلق في مسألة المجهول المغلق، لطاش كبري زاده.
 - رسالة في مراتب العلم.
 - رسالة في والدي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لساجقلي زاده.
- وبينها رسائل وفوائد لم أعرفها.

تُرْهَةُ الْأَلْحَاظِ فِي عَدَمِ وَضْعِ الْأَلْفَاظِ لِلْأَلْفَاظِ

وقد شغلت رسالتنا خمسَ لوحات، منها صفحة خاصة بالعنوان، وخطُّها نَسْخٌ، وبها نظام التعقيبية، وهي تتفق مع مخطوطة أسعد أفندي في: استخدام الاختصارات والرموز؛ مثل استخدام رمز (ح) اختصاراً لكلمة «حينئذٍ». وللدلالة على انتهاء الجملة الاعتراضية، وتتفق معها أيضاً في جَبْرِ السَّقْطِ الحادِثِ في مخطوطة نور عثمانية والأوقاف المصرية، وحملت عنوان الرسالة دون نسبة صريحة لمؤلفها.



صفحة العنوان

تُرْهَةُ الْأَلْفَاظِ فِي عَدَمِ وَضْعِ الْأَلْفَاظِ لِلأَلْفَاظِ

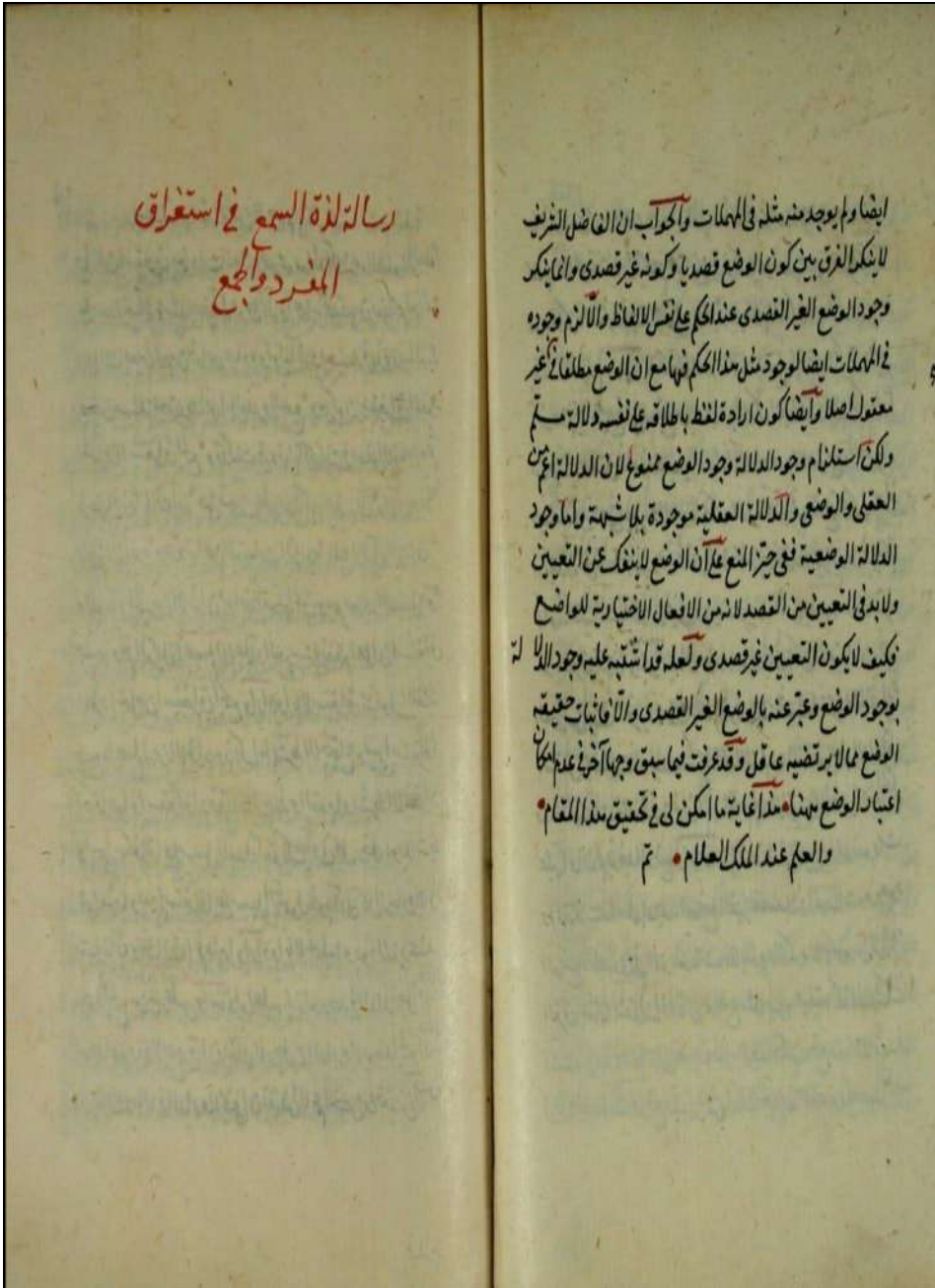
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد الحمد لله واسئله والصلاة على نبيه محمد وآله فهذا ما وعدتكم من تحقيق أن الألفاظ وضع بأزاء نفسها أم لا والله سبحانه وتعالى سبي وكفى به وكيلًا قال **الفاضل الشريف** قدس سره اللطيف لا شك أنك إذا قلت خرج في قولك خرج زيد من البصرة فعل ماض وزيد اسم ومن حرف جر يحكم بهذه الاحكام على تلك الألفاظ دون المعاني لان تلك الألفاظ من احكام الألفاظ بالقياس الى المعاني لكن كون تلك الألفاظ حينئذ اسما كما ذهب اليه جماعة نظر الى جواز الحكم عليها ككلام طاهري وليس بصحيح والتحقيق ان الحكم على ثلثة انواع احدها الحكم على اللفظ فقط كقولك ضربت بركب من ثلثة احرف فالمحكوم عليه مؤنفس ضرب لانه قال على شيء مؤنفس المحكوم عليه وثانيتها الحكم على اللفظ بالقياس الى ما وضع بأزائه كقولك ضربت فعل ماض فالمحكوم عليه مؤنفس ما تلفظت به وان كان انصافه بالمحكوم به مستفاد الزمن غيره لان الفعلية حاصلة له بالقياس الى الدلالة على المعنى والمقصود ان فعل ماض بسبب كونه موضوعا للمعناه فليس هناك دلالة سواسم ومدلول مؤنفع وثالثتها الحكم على مدلولات الألفاظ بعد استصحابها في معانيها كقولك ضربت زيد ثم ان الألفاظ كلها متساوية الاقدام في النوع الأول من الحكم حتى المهمات لصحة قولك جسوق مركبتين ثلثة حروف ويوجد الثاني في غير المهمات ويخص الثالث بالاسم ولهذا قيل الاستناد الى معنى الاسم من خواص الاسم ولا يخفى ان اللفظ في النوعين الأولين وان سلبت دلالتها

على

على انفسها لكنها ليست بالوضع قطعاً لان دعوى وضع المهمات للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الألفاظ هذا حاصل ما ذكره ولهم منه ان الألفاظ دلالة على انفسها من غير وضع لا قصداً ولا ضمناً لان اللفظ يحصل الدلالة وحيث توجه ذم اللفظ مع اللفظ اللفظي في سماعه ضرورة استغنى عن اعتبار اللفظ مع اللفظ ومن ثم قسم اللفظ الى قصدى وغير قصدى والاول هو المشهور وأراد بالثاني وضع كل لفظ وضع المعنى بأزاء نفسه وجعله على السواء كما سماه او فعلاً او حرفاً لانه لا يترك قولنا خرج زيد من البصرة وضع ماض وزيد اسم ومن حرف جر فيجعل كل من الثلثة حكوماً عليه كلفظ معناه وضع غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه بذلك معنى جملته كما ان خرج ومن اسمان لهما مستعملين في معنيين مما لم يذكر في اللفظ المذكور هو الاسم والمحكوم عليه بالحرف هو السمتي فلما تفتق قول الغرض من اللفظ يحصل الدلالة لاحتضار المدلول في ذهن السامع واللفظ اذا اطلق كحرف مجرد اللفظ في ذهن اللفظ غير اعتبار اللفظ على ان اللفظ تعيين احدى النسب المعبرة في نفس الامر بين اللفظ والمدلولات واللفظ بين اللفظ ونفسه نسبة معتبرة في نفس الامر لتوحيدها على اعتبار المعبر لم يكن تعيينها من بين النسب واما الدلالة فلما تنوقف على اعتبار المعبر فان اللفظ من حيث صدوره عن المتكلم مغاير له من حيث توجهه في ذهن السامع فيدل بالاول على الثاني واغرض بعض الفضلاء

اللوحة الأولى



اللوحة الأخيرة

تُرْهُةُ الأَلْفَاظِ فِي عَدَمِ وَضْعِ الأَلْفَاظِ لِلأَلْفَاظِ

٣- مخطوطة يوسف آغا: ورمزت لها بالرمز (ي)، وأثبت أرقام صفحاتها في المتن

جاءت ضمن مجموع برقم (٥٩٠٦)، والمجموع خالصٌ تقريباً لرسائل طاش كبري زاده، ومنها مصورة في مركز جمعة الماجد برقم (٤٥٨٤٧٤)، في خمس ورقات بالخط الفارسي، وُذكر في أول المجموع أنها بخطّ ابن المؤلّف كمال أفندي، وتعتمد الاختصارَ كسابق النسخ؛ ف(حينئذٍ) تُختصر أحياناً إلى «ح»، غير أنها ذكرت اختصاراً جاء في كل النسخ، وهو (فمم)، أي «فمنوع»، وانفردت عن باقي النسخ بعبارة (مما قدمت)، بدلاً من «كما عرفت»، وهي توافق أحياناً نسخة أسعد أفندي (أ).

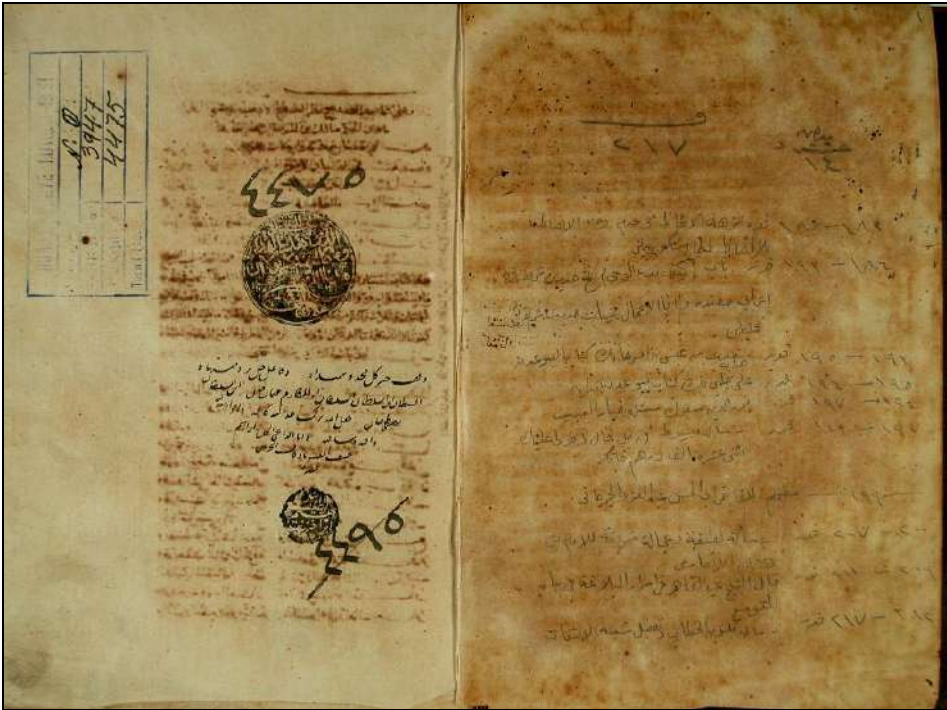


اللوحة الأولى من المجموع

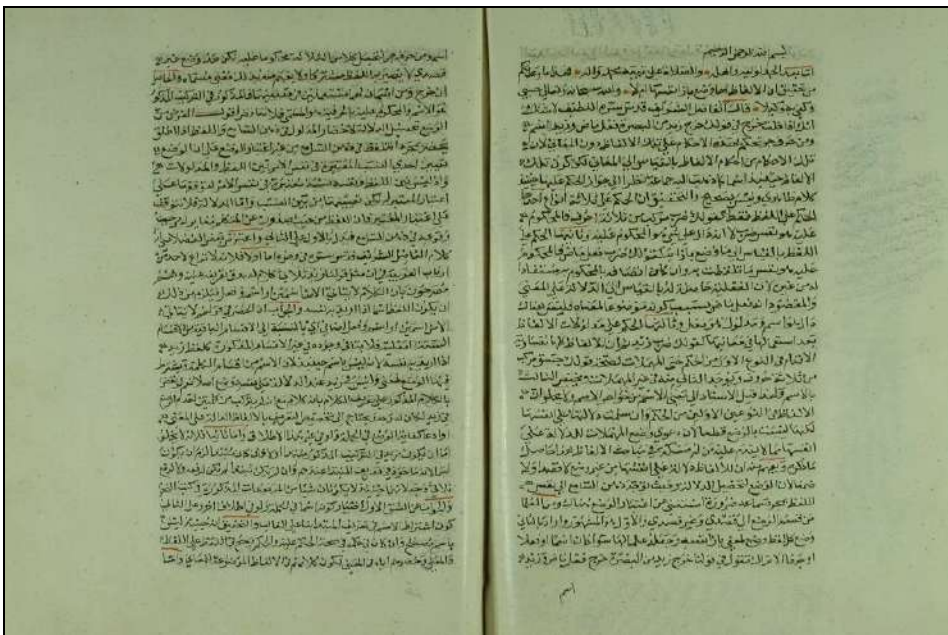
تُرْهَةُ الأَلْحَاطِ فِي عَدَمِ وَضَعِ الأَلْفَاظِ لِلأَلْفَاظِ

٤- مخطوطة نور عثمانية: ورمزت لها بالرمز (ن)

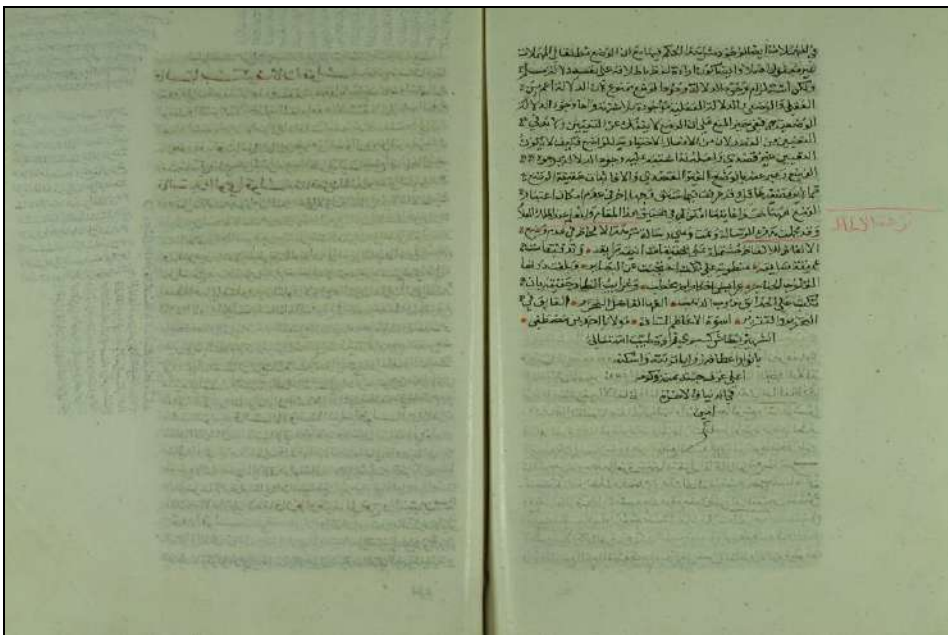
وهي في مجموع برقم (٤٤٧٥)، يحوي كثيرًا من الرسائل، وحملت عنوان الرسالة في أولها دون كلمة «عدم»، وفي آخرها جاء صحيحًا، وبها أسقاط جبرتها المخطوطتان الأخريان، وتميزت بنسبة الرسالة لمؤلفها في ديباجة المقدمة وفي الخاتمة، وتميزت بالخاتمة المادحة للرسالة.



أول المجموع



الموحة الأولى



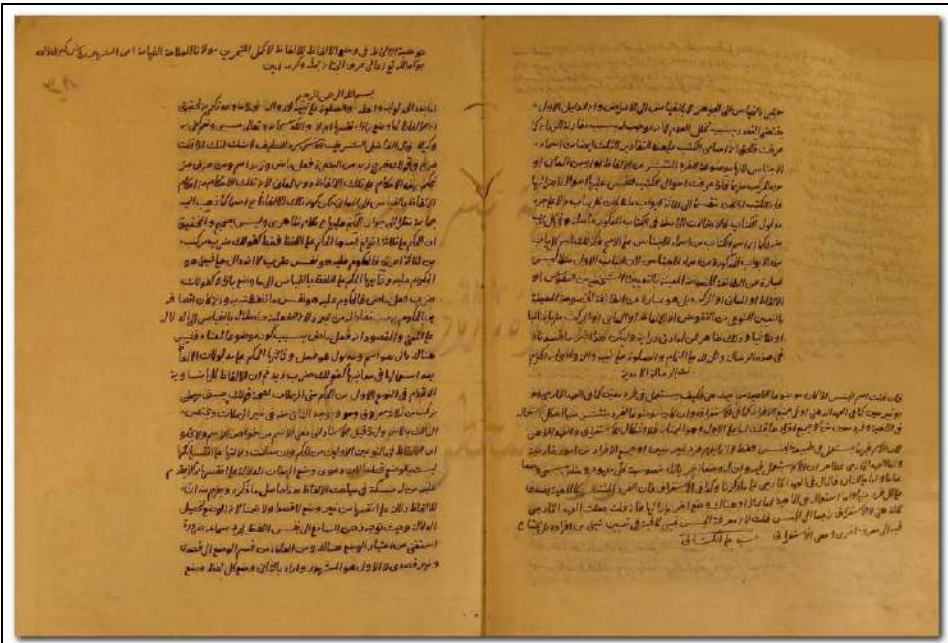
الموحة الأخيرة

نُزْهُةُ الأَلْحَافِظِ فِي عَدَمِ وَضْعِ الأَلْفَافِظِ لِلأَلْفَافِظِ

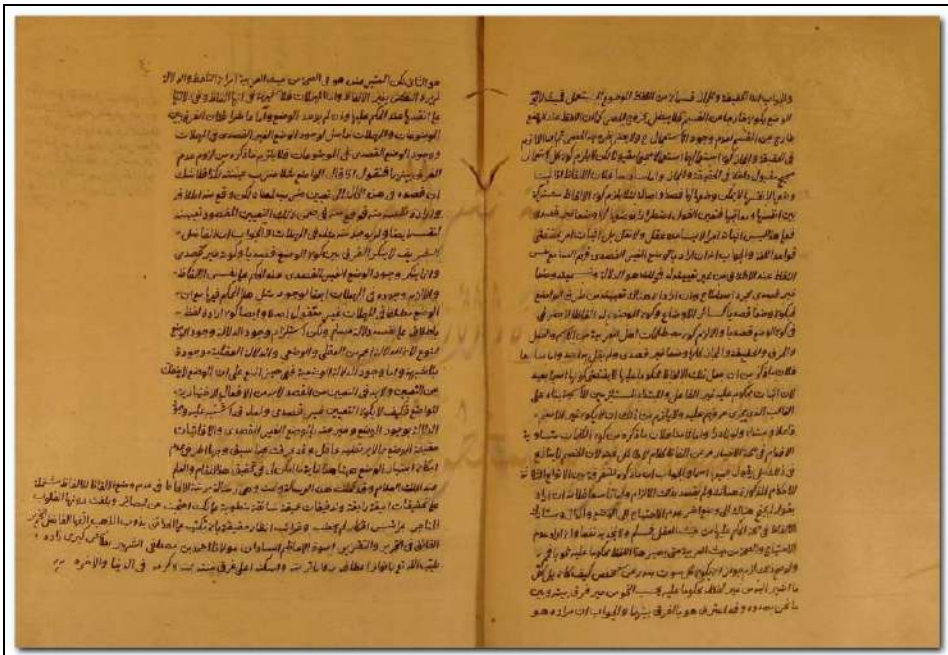
هـ - مخطوطة المكتبة المركزية في وزارة الأوقاف بمصر: ورمزت لها بالرمز (ق)

رقمها (١٢٣٨)، ومنها مصورة بمركز جمعة الماجد برقم (٦٥٥٩٨٨)، في ثلاث ورقات، بِمَحْظُ النَّسْخِ، وجاء العنوان عليها (موهبة الأَلْحَافِظِ فِي وَضْعِ الأَلْفَافِظِ لِلأَلْفَافِظِ)، بسقوط كلمة «عدم»، وفي ديباجة الخاتمة جاء «مرتبة الأَلْحَافِظِ فِي عَدَمِ وَضْعِ الأَلْفَافِظِ لِلأَلْفَافِظِ».

وهي توافق مخطوطة نور عثمانية التي رمزت لها بالرمز (ن)؛ توافقتها في: اضطراب العنوان، وفي السَّقَطِينَ، وفي الديباجة والخاتمة، وفي الفروق والاختصارات، وفي التصحيف، وانفردت عنها بفروق طفيفة، وفيها كثير من الضَّرْبِ عَلَى الكَلِمَاتِ؛ مما يشير إلى تسرُّع الكاتب.



اللوحه الأولى



اللوحة الثالثة

النصُّ المحقَّق

[١٥٠ب] نُزهة^(١) الأُلحاطِ في عدم^(٢) وضع الأُلفاظِ للأُلفاظِ

(لأَكْمَلِ المتبحِّرين مولانا العلامة الفهامة أحمد، الشهير بطاش كبري زاده

بَوَّاه اللهُ تعالى أعالي عُرفِ الجِنانِ بمنَّه وكرمه

أمين أمين أمين)^(٣)

(١) ق: «موهبة»، تحريف.

(٢) سقط من ق.

(٣) زيادة من ن، ق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد الحمد لوليّه وأهله، والصلاة على نبيّه محمد^(١) وآله، فهذا ما وعدتكم من تحقيق أنّ الألفاظ لها^(٢) وضعٌ بإزاء نفسها^(٣) أم لا، والله سبحانه وتعالى حسبي، وكفى به وكيلاً.

قال الفاضل الشريف، قُدّس سرُّه اللطيف^(٤): «لا شك أنّك إذا قلت: «خَرَجَ» في قولك: «خَرَجَ زَيْدٌ مِنَ الْبَصْرَةِ»: فعلٌ ماضٍ، و«زَيْدٌ» اسمٌ، و«مِنَ» حرفٌ جرٌّ، تحكّم بهذه الأحكام على تلك الألفاظ دون المعاني؛ لأنّ تلك الأحكام من أحكام الألفاظ بالقياس إلى المعاني، لكن كون تلك الألفاظ حينئذٍ أسماء - كما ذهب إليه جماعةٌ؛ نظرًا إلى جواز الحكم عليها حينئذٍ - كلامٌ ظاهريٌّ، وليس بصحيح. والتحقيق أن الحكم على ثلاثة أنواع:

أحدها: الحكم على اللفظ فقط كقولك: «ضَرَبَ» مرَّكبٌ من ثلاثة أحرف، فالمحكوم^(٥) عليه هو نفس «ضَرَبَ»، لا أنه دالٌّ على شيء هو المحكوم عليه.

(١) ليس في ي.

(٢) سقط من ب.

(٣) ب، ي: «أنفسها».

(٤) إما يكون المقصود هو الشريف الجرجاني ورسالته في شرح الرسالة الوضعية للإيجي مخطوط في جامعة الملك سعود بالرياض، برقم (٣٥٣٠)، وخطه غير واضح، ولم أقف على هذا النص في مظارئه في كتبه المطبوعة: تحقيق كتاب المصباح للسيد الشريف الجرجاني مع العرض والتحليل والنقد، فريد محمد بدوي النكلاوي، وحاشيته على شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، والحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (في علوم البلاغة)، تحقيق رشيد أعرضي، ورسالة في تحقيق معنى الحرف، تحقيق صاحب آقتاش، (٦٩-٩٣). أو أن المقصود محي الدين محمد بن علي الفناري (ت ٩٥٤هـ)، وقد تصفّحت ميطان هذا النقل في حاشيته على شرح مفتاح العلوم للشريف الجرجاني، تحقيق فوزي عيد نجيت عبد العال، فلم أوفق في الوقوف عليه كاملاً، لكن وجدت بعض معانيه ص ١٤٤-١٤٥.

(٥) أ: «المحكم».

تُرْهَةُ الأَلْفَاظِ فِي عَدَمِ وَضْعِ الأَلْفَاظِ لِلأَلْفَاظِ

وثانيها: الحكم على اللفظ بالقياس إلى ما وُضِعَ بإزائه؛ كقولك: «ضَرَبَ فَعَلَ ماضٍ». فالمحكوم عليه هو نفس ما تَلَقَّظت به، وإن كان اتَّصَفَه بالمحكوم به مستفاداً له من غيره؛ لأن الفعلية حاصلَةٌ له بالقياس إلى الدلالة على المعنى، والمقصود أَنَّهُ فَعَلَ ماضٍ؛ بسبب كونه موضوعاً لمعناه، فليس هناك دالٌّ هو اسمٌ ومدلولٌ هو فعلٌ.

وثالثها: الحكم على مدلولات الألفاظ بعد استعمالها في معانيها، كقولك: «ضَرَبَ زَيْدٌ».

ثم إنَّ الألفاظ كلُّها متساوية الأقدام في النوع الأول من الحكم، حتى المهملات؛ لصحَّة قولك: «جسَق»^(١) مركَّبٌ من ثلاثة حروف. ويوجد الثاني منه في غير المهملات. ويختصُّ^(٢) الثالث بالاسم؛ [أ١٥١] ولهذا قيل: الإسناد إلى معنى الاسم من خواصِّ الاسم. ولا يخفى^(٣) أن الألفاظ^(٤) في النوعين الأولين من الحكم وإن سَلِمَت دلالتها على أنفسها، لكنها ليست بالوضع قطعاً؛ لأنَّ دعوى وضع المهملات للدلالة على أنفسها مما لا يُقَدِّم عليه من له مُسَكَّةٌ^(٥) في مباحث الألفاظ.

هذا حاصل ما ذكره.

ويُفهم منه أن للألفاظ دلالةً على أنفسها من غير وضع، لا قصداً ولا ضمناً؛ لأنَّ الوضع لتحصيل الدلالة، وحيث تَوَجَّه ذهنُ السامع إلى نفس اللفظ بمجرد سماعه ضرورةً استُغني عن اعتبار^(٦) الوضع هناك.

(١) ي: «جس».

(٢) ن: «يختصر».

(٣) ن، ق: «ولا يخلو»، تحريف.

(٤) ب، ي: «اللفظ».

(٥) أ: «مسكنة».

(٦) ي: «عبارة»، تحريف.

ومن العلماء من قَسَمَ الوضع إلى قصدي وغير قصدي، والأول هو المشهور، وأراد بالثاني وَضَعَ كُلَّ لَفْظٍ وَوَضِعَ لِمَعْنَى بِإِزَاءِ نَفْسِهِ، وجعله علمًا لها، سواءً كان اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، ألا تراك تقول في قولنا: «خَرَجَ زَيْدٌ مِنَ الْبَصْرَةِ». «خَرَجَ» فعلٌ ماضٍ، و«زَيْدٌ» اسمٌ، و«مِنَ» حرفٌ جرٌّ، فتجعل كلاً من الثلاثة محكومًا عليه؟ لكنَّ هذا وضعٌ غير قصدي، لا يصير به اللفظ مشتركًا ولا يُفهم منه بذلك معنىً مسمًا.

والحاصل أن «خَرَجَ» و«مِنَ» اسمان لهما، مستعملين في معنيهما، فالمذكور في التركيب المذكور هو الاسم، والمحكوم عليه بالحرفية^(١) هو المسمّى، فلا تناقض.

أقول: الغرض من الوضع تحصيلُ الدلالة لإحضار المدلول في ذهن السامع، واللفظ إذا أُطلق يَحْضُرُ بِمَجْرَدِ التَّلْفُظِ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ، من غير اعتبار الوضع، على أن الوضع تعيينٌ^(٢) إحدى النسب المعتبرة في نفس الأمر بين اللفظ والمدلولات، وإذ ليس بين اللفظ ونفسه نسبةً معتبرة في نفس الأمر؛ [١٥١ب] لتوقفها على اعتبار المعتبر لم يكن تعيينها من بين النسب.

وأما الدلالة فلا تتوقف على اعتبار المعتبر، فإن اللفظ من حيث صدوره عن المتكلم مغايرٌ له من حيث وقوعه في ذهن السامع، فيدُلُّ بالأول على الثاني.

واعترض بعض الفضلاء على كلام الفاضل الشريف - قُدَّسَ سِرُّهُ - في وجوه:

أما أولاً: فلأنه لا نزاع لأحد من أرباب العربية في أن مثل قولنا: «زَيْدٌ» ثلاثيٌّ. كلامٌ لصدق تعريفه عليه، وهم مصرّحون بأن الكلام لا يتأتى إلا من اسمين أو اسمٍ وفعلٍ، فيلزم من ذلك أن يكون اللفظ اسمًا إذا أُريدَ به نفسه.

(١) ن: «بالخبر فيه».

(٢) ن: «تغيير»، تحريف.

والجواب: أنّ الحصر في قولهم لا يتأتى إلا من اسمين أو اسمٍ وفعلٍ إضافيٍّ؛ أي بالنسبة إلى الأقسام الباقية من الأقسام الستة العقلية، فلا ينافي وجوده في غير الأقسام المذكورة، كلفظ «زَيْدٍ» إذا أُريد به نفسه؛ لأنه ليس باسمٍ حينئذٍ؛ لأنَّ الاسم من أقسام الكلمة، ويُشترط فيها الوضعُ لمعنى، وليس في «زَيْدٍ» عند الدلالة على نفسه وضعٌ أصلاً، نعم لو نُقص بالكلام المذكور على تعريف الكلام بأنّه كلامٌ مع أنّه لم يتركب من كلمتين؛ لعدم الوضع في «زَيْدٍ» - لكان له وجهٌ ويحتاج إلى تخصيص التعريف بالألفاظ الدالة على المعنى، أو ادعاء كفاية الوضع في الجملة ولو في غير هذا الإطلاق.

وأما ثانياً: فلأنه لا يخلو إمّا أن يكون «زَيْدٌ» في التركيب المذكور مبتدأً أو لا؟ فإن كان مبتدأً لزم أن يكون اسماً؛ لأنه مأخوذٌ في تعريف المبتدأ عندهم، وإن لم يكن مبتدأً لم يكن لرفعه ولا لرفع «ثلاثيٍّ» وجهٌ؛ لأنهما حينئذٍ لا يكونان شيئاً [١٥٢] من المرفوعات المذكورة في كتب النحو.

والجواب عن (١) الشقّ الأول: اختيار كونه اسماً في الجملة ولو في إطلاقٍ آخر.

وعلى (٢) الثاني: كون اشتراط الاسم في تعريف المبتدأ بناءً على الغالب، والتحقيق أنّه حينئذٍ ليس باسمٍ مصطلح، وإن كان في حكمه في صحّة الحكم عليه، والحكم يصحّ على اللفظ والمعنى، وحصّره إياه في المعنى؛ لكون كلامهم في الألفاظ الموضوعية للمعاني.

وأما ثالثاً: فلأن اللفظ المعبر به عن نفسه كثيراً ما يوصف بالمعرفة، فيكون معرفةً وأنت تعرف أنهم عرّفوا المعرفة بما وضع لشيءٍ بعينه.

(١) أ، ب، ي: «على».

(٢) كذا في جميع النسخ، والصواب «عن».

والجواب: أن ذكرهم الوضع في (تعريف المعرفة)^(١) بناءً على كون كلامهم في الألفاظ الموضوعية، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون ما لا وضع له في حكم المعرفة إذا وُجد فيه التعيين.

وأما رابعاً: فلأنَّ المحققين من النُّحاة قد صرَّحوا في مواضع عديدةٍ من كلامهم على أن «ضَرَبَ» و«مِن» وأخواتهما أسماءٌ للألفاظ الدَّالَّة على معانيها وأعلامٌ لها كما قال المحقق الإِسترابادي^(٢): «اعلم أنه إذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها، كقولك: «(أين) كلمة استفهام»، و«(ضَرَبَ) فعلٌ ماضٍ». فهي عَلَمٌ؛ وذلك لأنَّ مثل هذا موضوع لشيءٍ بعينه غير متناول غيره، ولا شك أن الاسمية مستلزمةٌ للوضع».

والجواب: إنَّ الحقَّ أحقُّ بأن يُتبع، ولا يخفى^(٣) (كما قد عرفت)^(٤) أنَّ الثابت^(٥) هناك هو الدلالة بدون الوضع فلا حاجة إلى اعتباره؛ لأنَّه إنما يُعتبر لأجل تحصيل الدلالة، وقد حصلت بدونهُ، فلا يمكن [١٥٢ب] إثبات الوضع ههنا بوجود الدلالة.

وأما خامساً: فلأنَّ المحققين من النُّحاة كالمجمعيين على أن اللفظ المستعمل استعمالاً صحيحاً جارياً على القانون - منحصرٌ في الحقيقة والمجاز، ولا بدَّ فيهما من الوضع؛ لأنَّ الحقيقة: اللفظ المستعمل في الموضوع له. والمجاز: اللفظ المستعمل في لازمه. ولا ريب أن استعمال مثل «ضَرَبَ» و«مِن» و«زَيْدٌ»، وأمثال هذه التراكيب استعمالٌ صحيحٌ مقبولٌ عند الكل، وليست بمجازات، فلزم^(٦) أن يكون لها وضعٌ لِمَا

(١) ق: «تعريفه».

(٢) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق حسن بن محمد إبراهيم الحفطي، ص ١٣.

(٣) ن، ق: «يخلو»، تحريف.

(٤) ي: «مما قدمت».

(٥) ن، ق: «البا كما بتت». تصحيف.

(٦) ي: «فيلزم».

نُزهة الألفاظ في عدم وضع الألفاظ للألفاظ

استعملت هي فيه؛ أعني أنفسها من حيث إنها دالة على معانيها، وكفى بهذا مستنداً في إثبات الأمور اللغوية.

والجواب: إنَّ الحقيقة والمجاز قسمان من اللفظ الموضوع المستعمل، فحيث لا يوجد الوضع يكون خارجاً عن المقسم فلا يبطل بخروجه^(١) الحصر، كما أنَّ اللفظ عند الوضع خارجٌ عن المقسم؛ لعدم وجود الاستعمال حينئذٍ، ولا يضُرُّ خروجه الحصر. ثم إنَّ اللازم في الحقيقة والمجاز كونُ استعمالهما^(٢) استعمالاً صحيحاً مقبولاً لكن لا يلزم منه^(٣) كونُ كلِّ استعمال صحيح مقبول - داخلاً في الحقيقة والمجاز.

وأما سادساً: فلأنَّ الألفاظ إذا ثبت وضعها لأنفسها لا يمكن وضعها لها قصداً وأصالة؛ لئلا يلزم كونُ الألفاظ مشتركةً بين أنفسها ومعانيها، فتعين القول اضطراراً بوضعها لها^(٤) وضعاً غير قصديّ، فعلى هذا ليس إثباته أمراً لا يساعده عقل ولا نقل، بل إثبات أمرٍ بمقتضى قواعد اللغة.

والجواب: إنَّه إنَّ^(٥) أراد بالوضع الغير القصدى فهم السامع نفس اللفظ عند الإطلاق من غير تعيينه له، فذلك^(٦) هو الدلالة، وتسميته وضعاً غير قصدي مجرد اصطلاح. وإنَّ أراد أن هناك تعييناً^(٧) من طرف الواضع، فيكون وضعاً قصدياً كسائر

(١) ق: «بخرج»، تحريف.

(٢) أ: «استعمالها».

(٣) سقط من ق.

(٤) ليس في أ.

(٥) سقط من ن.

(٦) ن، ق: «قولك».

(٧) ق: «تعيينه»، تحريف.

الأوضاع. وكون الموضوع له ألفاظًا لا يضُرُّ في كون الوضع قصديًا، وإلا لزم كون مصطلحات أهل العربية من الاسم والفعل والحرف، والحقيقة والمجاز كلَّها - وضعًا غير قصدي، ولم يقل به أحد.

وأما سابقًا: فلأنَّ ما ذُكر - من أنَّ جعل تلك الألفاظ محكومًا عليها لا يقتضي كونها أسماء - بعيد؛ لأنَّ إثبات محكومٍ عليه غير الفاعل والمبتدأ المستلزمين للاسمية - [أمر لا يساعده عقل ولا نقل].

والجواب: ما قرَّ من أنَّ استلزامهما للاسمية^(١)، بناءً على الغالب الذي جرى^(٢) عرْفهم عليه، ولا يلزم من ذلك ألا يكون غير الاسم فاعلاً ومبتدأ ولو نادراً.

وأما ثامنًا: فلأنَّ ما ذكره من كون الكلمات متساوية الأقدام في صحَّة الإخبار عن ألفاظها^(٣) - كلامٌ لا طائل تحته؛ لأنَّ الخصم لا^(٤) يُنازِعُ في ذلك بل يقول: جميعها أسماء.

والجواب: إنَّ ما ذكره للتفرقة بين الأنواع الثلاثة للأحكام المذكورة هناك ولم يقصد بذلك الإلزام.

وأما تاسعًا: فلأنه إن أراد بقوله: «لم يحتج هناك إلى وضع آخر»، عدم الاحتياج إلى الوضع والدَّال، ويشارك الألفاظ في صحَّة الحكم عليها من حيث العقل، فمسلمٌ ولا يُجديهِ^(٥) نفعًا. وإن أراد عدم الاحتياج والصحة من حيث العربية حتى يصير هذا

(١) سقط من ن، ق.

(٢) ن، ق: «يجري».

(٣) ق: «الألفاظ»، تحريف.

(٤) ليس في ي.

(٥) ن: «يجد به»، تصحيف.

تُرْهَةُ الأَلْفَاظِ فِي عَدَمِ وَضْعِ الأَلْفَاظِ لِلأَلْفَاظِ

اللفظ محكوماً عليه نحوياً، فممنوعٌ^(١). ولو صحَّ ذلك لزم جوازُ أن يكون كلُّ صوت صدر عن شخص كيف [١٥٣] كان، بل كلُّ ما أُشير إليه من غير لفظ^(٢)، محكوماً عليه بحسب النحو من غير فرق بينه وبين ما نحن بصده، وقد اعترف هو بالفرق بينهما.

والجوابُ: إنَّ مراده هو الثاني، لكن المعتبر عنده في الصحَّة من حيث العربية أمران: اللفظ^(٣) والدلالة، (فحيث اشترط اللفظ لم يرد النقض بالصوت، وحيث اشترط الدلالة)^(٤) لم يرد النقض بغير الألفاظ.

وأما المهملات فلا شبهة في أنها ألفاظٌ، وفي دلالتها على أنفسها عند الحكم عليها، وإن لم يوجد الوضع.

وأما عاشرًا: فلأنَّ الفرق بين الموضوعات والمهملات حاصلٌ بوجود^(٥) الوضع الغير القصدي في المهملات ووجود الوضع القصدي^(٦) في الموضوعات، فلا يلزم ما ذكره من لزوم عدم الفرق بينهما، فنقول: إذا قال الواضعُ مثلاً: «صَرَبَ عَيْنْتُهُ لِكَذَا». فلا شك أن قصده في هذه الحالة إلى تعيين «صَرَبَ» لمعناه، لكن وقع منه إطلاقه وإرادة نفسه منه (فوقع منه)^(٧) في ضمن ذلك التعيين المقصود تعيينه لنفسه أيضاً، ولم يوجد منه مثله في المهملات.

(١) في جميع النسخ عداي: «مم»؛ اختصار كلمة «ممنوع».

(٢) ق: «الفظه»، تحريف.

(٣) ق: «التلفظ».

(٤) سقط من ن، ق.

(٥) ن، ق: «الوجود»، تحريف.

(٦) ي: «الغير القصدي»، وهم.

(٧) ليس في ن.

والجواب: إن الفاضل الشريف لا ينكر الفرق بين كون الوضع قصدياً وكونه غير قصدي، وإنما ينكر وجود الوضع الغير القصدي عند الحكم على نفس الألفاظ، وإلا لزم وجوده في المهملات أيضاً؛ لوجود مثل هذا الحكم فيها، مع أن الوضع مطلقاً في المهملات غير معقول أصلاً. وأيضاً كونُ إرادة لفظٍ بإطلاقه على نفسه دلالةً - مسلّمٌ، ولكنَّ استلزام وجود الدلالة وجودَ [١٥٣ب] الوضع - ممنوعٌ؛ لأنَّ الدلالة أعمُّ من العقلي والوضعي، والدلالة العقلية موجودة بلا شُبْهة.

وأما وجود الدلالة الوضعية ففي حيزٍ^(١) المنع على أن الوضع لا ينفك عن التعيين، ولا بدَّ في التعيين من القصد؛ لأنه^(٢) من الأفعال الاختيارية للواضع، فكيف لا يكون التعيين غير قصدي! ولعلَّه قد اشتبه عليه^(٣) وجودُ الدلالة بوجود الوضع، وعبر عنه بالوضع الغير القصدي، وإلا فإثباتُ حقيقة الوضع مما لا يرتضيه عاقلٌ، وقد عرفتَ في ما سبق وجهًا آخر في عدم إمكان اعتبار الوضع ههنا.

هذا غاية ما أمكن لي في تحقيق هذا المقام، والعلمُ عند الملك العلام.

(وقد كملت هذه الرسالة وتمت، وهي رسالة:

نُزهة^(٤) في الأحاط في عدم وضع الألفاظ للألفاظ)

مشملةً على تحقيقات أنيقة رائقة، وتدقيقات عميقة شائقة^(٥)، منطويةً على

(١) في أ، ي: «خير»، تحريف.

(٢) ن: «لأن»، تحريف.

(٣) ليس في أ.

(٤) ق: «مرتبة»، تحريف.

(٥) ن، ق: «سائقة»، تصحيف.

نُزهة الأُلحاط في عدم وضع الألفاظ للألفاظ

نُكَّتِ احتجبت عن البصائر، وبلغت دونها القلوبُ الحناجر، عرائس أفكارٍ لم تُحطَب، وغرائبِ أنظارٍ حقيقةً بأن تُكتب على الحدائق بدوِّب الذهب، أَلْفها الفاضل التَّحْرِير، الفائق في التحرير والتقرير، أُسوة الأعاظم السادة^(١)، مولانا أحمد بن مصطفى الشهرير بطاش كبري زاده، طيب الله تعالى بأنوار أعطافه زوايا تربته، وأسكنه أعلى عُرف جنَّته، بمنَّه وكرمه في الدنيا والآخرة، آمين.

تَمَّ (٢)

(١) ق: «السادات».

(٢) ليس في: أ، ب، ي، والمثبت من: ن، ق.

المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

- الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، لطاش كبري زاده، تحقيق حاييف النبهان، دار الظاهرية للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠١٢م.
- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
- تحقيق كتاب المصباح للسيد الشريف الجرجاني مع العرض والتحليل والنقد، رسالة دكتوراة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، فريد محمد بدوي النكلاوي، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
- حاشية الشريف الجرجاني على شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م.
- الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (في علوم البلاغة)، للشريف الجرجاني، تحقيق رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق محمود الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق حسن بن محمد إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، لطاش كبري زاده، حققه محمد سيدي محمد محمد الأمين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢١هـ.
- شرح رسالة آداب البحث والمناظرة، الرسالة وشرحها لطاش كبري زاده، طبعت بمعرفة محمد حسين أسدوف مقيم تميز خان شورة، من بلاد الداغستان، سنة ١٣٢٥هـ.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، لطاش كبري زاده، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٥م.
- الشهود العيني في مباحث الوجود الذهني، لطاش كبري زاده، اعتنى به محمد زاهد كامل جول، منشورات الجمل، ط١، ٢٠٠٩م.
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين الغزي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، ط١، ١٩٨٣م.

نُزهة الألفاظ في عدم وضع الألفاظ للألفاظ

- طبقات الفقهاء، لطاش كبري زاده، نشره الحاج أحمد نيلة، أمين المكتبة المركزية العامة بالموصل، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل، ط٢، ١٩٦١م.
- العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، لعلي بن بالي الأيديني، منشور مع الشقائق النعمانية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- علم الوضع، لعبد الحميد عنتر، مركز الراسخون، بالكويت، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتاب العربي، ط١، ٢٠١٧م.
- عنقود الزواهر في الصرف، لعلاء الدين القوشجي، دراسة وتحقيق أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، ط١، ٢٠٠١م.
- القضاء والقدر، لطاش كبري زاده، تحقيق محمد زاهد كامل جول، منشورات الجمل، ألمانيا، ط١، ٢٠٠٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد.
- المجموع المنتخب من متون علم الوضع، لشامل شاهين، دار غار حراء، ط١، ٢٠٠٦م.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- هدية العارفين بأسماء الكتب والمؤلفين، لإسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعارف الجليلية، إستانبول، ١٩٥١م، وأعدت طباعته بالأوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ثانياً- المقالات والدوريات والرسائل العلمية:

- الاحتمال بسبب الوضع اللغوي دراسة فقهية، لأشرف محمود بني كنانة، والعبد خليل أبو عيّد، مجلة علوم الشريعة والقانون، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد ٣٦، العدد ١، ٢٠٠٩م.
- الإنصاف في مشاجرة الأسلاف في اجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية، لطاش كبري زاده، دراسة وتحقيق عبد الناصر طه مزهر، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد (٤٠)، ٨ ربيع الأول ١٤٣٦هـ- ٣٠ كانون الأول ٢٠١٤م. ص ٢٩٢.
- تصحيح خطأ كبير، كتاب طبقات الفقهاء المنسوب إلى طاش كبري زاده هو لابن الحنائي، لمحي هلال السرحان، مجلة المورد، العدد ٣-٤، ١ أكتوبر ١٩٨١م، ص ٤٨٣.
- تصنيف العلوم في الحضارة الإسلامية عند طاش كبري زاده، لمفتاح محمد دياب، مجلة الناشر العربي، العدد ١٨، ١ يناير ١٩٩١م، ص ١٤٩.
- رسالة في تحقيق معنى الحرف، تحقيق صاحب آفتاش:

ISLAM ARASTIRMALARI DERGISI, 40 (2018): 69-93.

المجلد ٦٨ الجزء الأول - شوال ١٤٤٥هـ / مايو ٢٠٢٤م

- حاشية على شرح مفتاح العلوم للشريف الجرجاني، لمحيي الدين بن محمد الفناري، تحقيق فوزي عيد بخيت عبد العال، رسالة ماجستير، جامعة سلجوق، تركيا، ٢٠١٧م.
- علم الوضع مرجعية التبويب النحوي، لمحمد ذنون يونس فتحي الراشدي، مجلة التربية والتعليم، المجلد (١٧)، العدد (٤)، لسنة ٢٠١٠م.
- طاش كبري زاده وجهوده في خدمة التراث العربي، لعبد الإله نيهان، مجلة التراث العربي، العدد ١٢٠-١٢١، أيناير ٢٠١١م.

ثالثًا- المخطوطات:

- رسالة خلاصة الأفكار والأذكار، مكتبة السلিমانيّة بإستانبول، في لوحتين، برقم (٣٨٤٧/٩) وجاءت في آخر شرح إسماعيل الشرواني لها.
- رسالة الشريف الجرجاني في شرح الرسالة الوضعية للإيجي، جامعة الملك سعود بالرياض، برقم (٣٥٣٠).





القاهرة

JOURNAL OF THE INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS
VOL.68 - Part 1 - May 2024